أمرؤ على امرئ مستسهلا • حق صاحب الحال أن يكون معرفة لأنه مخبر عنه بالحال في
المعنى وقد يجيء نكرة ولذلك مسوغات كما أن للابتداء بالنكرة مسوغات وقد
تقدم منها في باب المبتدأ فمن مسوغات تنكير صاحب الحال أن يتأخر عن الحال وهو المنبه
عليه بقوله أو لم يتأخر ومثاله في الدار قائما رجل ومنه قول الشاعر • وبالجسم مني
بينا لو علمته • شحوب وإن تستشهدي العين تشهد • فصاحب الحال شحوب
وبينا منصوب على الحال والعامل فيه شحوب بين ومنها أن يكون مخصصا وهو المنبه
عليه بقوله أو يخصص ويشمل صورتين الأولى أن يخصص بالصفة كقوله تعالى فيها
يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا والثانية أن يخصص بالإضافة إلى نكرة كقوله
تعالى في أربعة أيام سواء ومنها أن يكون بعد نفي وهو المنبه عليه بقوله أو بين
من بعد نفي أي يظهر بعد نفي ومثاله ما جاء رجل ضاحكا ومنه قوله تعالى وما
أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم ومنها أن يكون بعد مشابه النفي وهو
المنبه عليه بقوله أو مضاهيه أي مشابهه ويشمل صورتين الأولى الاستفهام
ومثاله هل جاء أحد ضاحكا ومنه قول الشاعر • يا صاح هل حم عيش باقيا فترى
لنفسك العذر في إبعادها الأملا • الثانية النهي ومثاله لا يقم أحد ضاحكا
ومنه قول الشاعر • لا يركنن أحد إلى الإحجام • يوم الوغى متخوفا لحمام • فهذه ست
مسوغات وقد مثل الناظم الصورة الأخيرة بقوله كلا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا
فمستسهلا حال من امرئ الأول وسوغ ذلك تقدم النهي وفهم من قوله غالبا
أن صاحب الحال قد يكون نكرة محضة من غير مسوغ في غير الغالب حكى سيبويه
من كلام العرب مررت بماء قعدة رجل وعليه مائة بيضا وفي الحديث فصلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم قاعدا وصلى وراءه رجال قياما وقد والحال معمول لم يسم
فاعله تبينك وغالبا حال منه وإن لم يتأخر إلى آخره شرطها والجواب محذوف لدلالة
ما تقدم عليه ومن بعد متعلق بيبين ثم قال • وسبق حال ما بحرف جر قد • أبوا ولا
أمنعه فقد ورد • يعني أن صاحب الحال إذا كان مجرورا بحرف الجر لا يجوز عند أكثر
النحويين تقديم الحال عليه نحو مررت بهند قائمة فلا يجوز عندهم مررت قائمة
بهند وهذا الذي منعوه لا أمنعه أنا لوروده من كلام العرب وقد استدل

الناظم

الناظم على جواز ذلك بشواهد منها قوله • تسليت طرا عنكم بعد بينكم •
بذكراكم حتى كأنكم عندي • فطرا حال من الكاف في عنكم وهو مجرور بعن فإن قلت
قد يوهم من تخصيصه المنع بالمجرور بالحرف أن ما عدى المجرور بالحرف وهو
المرفوع والمنصوب والمجرور بالإضافة لا يمتنع أن يسبقه الحال أما المرفوع
والمنصوب فلا إشكال في جواز تقديم الحال عليهما نحو جاء ضاحكا زيد وضربت
منطلقة هندا وأما المجرور بالإضافة فقد حكي الإجماع على منع جواز تقديم
الحال عليه قلت هذا المفهوم معطل وإنما خص المجرور بالحرف لأنها هي المسئلة
التي تعرض النحويون لذكرها في كتبهم والخلاف فيها مشهور وممن أجاز تقديم
الحال فيها على صاحبها الفارسي وابن كيسان وابن برهان ولا يقتضي قوله ولا
أمنعه أنه انفرد بالجواز بل هو غير مانع له ويكون في ذلك تابعا لغيره وسبق حال
مفعول مقدم بأبوا وهو مصدر مضاف إلى الفاعل وما مفعول بسبق وهي واقعة
على صاحب الحال والضمير في أبوا عائد على النحويين وظاهره أنه عائد على جميعهم
وليس كذلك لما تقدم من أن بعضهم أجازه فوجب أن يعاد على الأكثر ومن في الهاء في
أمنعه عائدة على سبق ثم قال • ولا تجز حالا من المضاف له • إلا إذا اقتضى المضاف
عمله • أو كان جزء ما له أضيفا • أو مثل جزئه فلا تحيفا • يعني أن صاحب الحال لا
يكون مضافا إليه إلا في ثلاثة مواضع الأول أن يقتضي المضاف العمل في الحال ومعناه
أن يكون جاريا مجرى الفعل في كونه مصدرا أو اسم فاعل كقوله تعالى إليه مرجعكم
جميعا ومثله قولك أعجبني ضرب هند قائمة وأنا ضارب هند قاعدة فضرب
وضارب يقتضيان العمل في الحال لأن الحال لا يعمل فيها إلا الفعل أو ما في معناه
الثاني أن يكون المضاف جزءا من المضاف إليه كقوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم
من غل إخوانا فالصدور بعض ما أضيف إليه الثالث أن يكون المضاف مثل جزء
المضاف إليه في صحة الاستغناء به عن الأول كقوله عز وجل فاتبعوا ملة إبراهيم
حنيفا لصحة فاتبعوا إبراهيم فلو كان المضاف إليه غير ما ذكر لم يجز إتيان الحال
منه نحو جاء غلام هند قائمة وإنما أجاز ذلك في المواضع المذكورة مع زعمهم أنه بناء
على أن الحال لا يعمل فيها إلا الفعل أو ما في معناه وأن العامل في الحال هو

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1